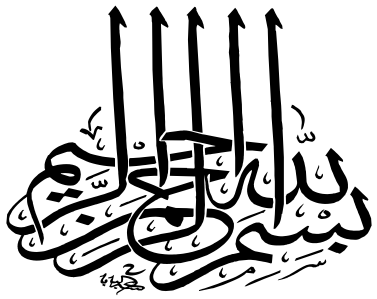

چ وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ (69) وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ (70) چ

سورة الزمر - الآية: (69&70)

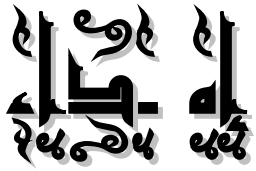

إلى الإمام الحسين روحي له الفداء

إلى مقامات آل البيت عليهم السلام في مصر المحروسة

إلى شهداء الأمة العربية والإسلامية الذين وهبوا أنفسهم في مواجهة الإستكبار العالمي

إلى روح أمي الطاهرة التي أرضعتني معاني السلام

إلى أبي حفظه الله وأمده بموفور الصحة الذي علمني الصبر

إلى زوجتي وأولادي (زيد ومحمد وحمزه وفاطمه)

كلية الحقوق
قسم القانون الدولي العام

دور الأمم المتحدة فى تحقيق الأمن الجماعي الدولي

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

من الباحث
حبيب عبد الله محمد الرميمة

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ حازم محمد عتلم رئيساً

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام ووكيل كلية الحقوق السابق – جامعة عين شمس

أ.د/ محمد شوقي عبد العال عضواً

أستاذ العلوم السياسية ووكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية سابقاً – جامعة القاهرة

أ.د/ محمد رضا الديب مشرفاً وعضواً

أستاذ القانون الدولي العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

2015-2016م

المقدمة

لاشك أن العالم يشهد عدد من التحديات والتهديدات لم تعهدها الإنسانية من قبل . فمن شبح عودة التوتر في العلاقات الدولية بين الدول الكبرى وحِدة الإنقسامات الإقليمية – والتي كما يبدو إنها لن تقف عند حدود الحرب الباردة – كسابقتها- بل تؤشر لوقوع حرب عالمية ثالثة . إلى زيادة التوترات داخل الدولة القومية الواحدة وما نتج عن بعضها من نزاعات مسلحة وحروب أهلية – خصوصا في منطقتنا العربية – والتي أسهمت وتسهم فيها ثورات الاتصالات والمعلومات بشكل كبيرفي ظل الانتشار الواسع لمواقع التواصل الاجتماعي المختلفة وسهولة استخدامها وصعوبة الرقابة عليها وهو ما يسهم في ضعف النسيج الاجتماعي بما يهدد الأمن الاجتماعي، أضف الى ذلك زيادة مؤشرات الفقر والأمراض والأزمات المالية التي تؤدي إلى انعدام الأمن الاقتصادي ، وما يشهده العالم من تغيرات مناخية تهدد الأمن البيئي وترفع من نسبة المخاطر في وقوع الكوارث مثل الفيضانات وحرائق الغابات والتصحر وقلة الموارد المائية الصالحة للشرب ، مرورا بالتهديدات الارهابية والتي لم تقف عند حد التفجيرات في صفوف الابرياء المدنيين بل امتدت تلك المخاوف الى الإرهاب النووي وإمكانية وقوع أسلحة نووية بيد جماعات متطرفة مع تزايد التكنولوجيا وإمكانية تصنيع أحجام صغيرة يمكن حملها .

كل هذه التحديات والتهديدات تجعل من نظام الأمن الحماعي الدولي محل اهتمام كبير ، وتثير التساءولات حول هذا النظام ومدى فاعليته والآليات التي يمكن من خلالها مواجهة تلك التهديدات ، خصوصا أن هذا النظام أصبح نظاما واقعيا لا يوتيوبيا تداعب أفكار الفلاسفة ، نطاما له قانونه الخاص "قانون التنظيم الدولي " وهيئة دولية عالمية خولتها الدول كوحدات سياسية نيابة عن شعوبها مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين ومنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها وقمع العدوان . والمتمثلة حاليا بهيئة الامم المتحدة .

فما هو الدور الذي لعبته هذه الهيئة في تحقيق هذا النظام ، وما مدى نجاحها واخفاقاتها ، خصوصا وإن هذه الهيئة قد مر على إنشائها ما يزيد عن سبعين عاما . وهو ما حاول الباحث من خلال هذه الرسالة الاجابة عليه في بابين ، مهد لهما بفصل تهميدي اراد الباحث من خلاله الرد على التسا ؤل : هل بالامكان قيام حكومة عالمية ، وهل تعتبر هيئة الامم المتحدة نواة لهذه الحكومة؟

من خلال عنوان الرسالة "دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الجماعي " يتضح أن موضوعها يتكون من شقين:

الشق الأول منهما يمثل الهدف وهو : " تحقيق الأمن الجماعي " كغاية تسعى الدول من خلاله وفقاً للالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب ميثاق الأمم المتحدة – باعتبارها نائبة عن الشعوب – بتحقيق هذه الغاية، وفي إطار وسيلة جماعية عالمية ممثلة بـــ" منظمة الأمم المتحدة " وهي الشق الآخر من الرسالة.

وعلى ضوء ذلك تم تقسيم هذه الرسالة إلى بابين رئيسيين :

الباب الأول: يتناول فيه الباحث مفهوم الأمن الجماعي ومرتكزاته الأساسية، والمتمثلة في مبدأين رئيسيين وهما (التضامن والتعاون الدوليين). وهي دراسة يغلب عليها الطابع النظري، من خلال تناول هذا المفهوم بشقيه التقليدي "الضيق" وغير التقليدي " الموسع " والذي يزداد أهميته اتساعاً، نتيجة التهديدات والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي، باعتبار أن الدولة "كتعبير عن الوحدات السياسية المعترف بها " كانت ولا تزال حجر الأساس في تنظيم العلاقات بين الشعوب.

وعلى هذا فقد خصص الباحث **الفصل الأول** من هذا الباب لتناول مفهوم الأمن الجماعي بمعناه الضيق، من خلال مبحثين رئيسين :

المبحث الأول: التضامن الدولي في مواجهة العدوان، والمتمثل – نظرياً وفقاً لما تتضمنه نصوص الميثاق– في شقين : أحدهما سلبي وقائي يتمثل في الإجراءات والتدابير التي تمنع وقوع العدوان على الدول فيما بينها، والآخر إيجابي يتمثل في التدابير التي تتخذهاالأمم المتحدة عن طريق الجهاز الموكل له

تبعات حفظ السلم والأمن الدوليين (مجلس الأمن) وردع الدولة المعتدية والعمل على إعادة السلم إلى نصابه.

المبحث الثاني: التعاون الدولي وذلك من خلال حل المشكلات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية، لما من شأنه تحقيق الرفاه للشعوب، ولما تمليه القواعد العامة من الميثاق في تعهد الدول الغنية – وعلى وجه الخصوص الدول الكبرى – بمساعدة الدول النامية والفقيرة، كواجب أخلاقي أولاً وذلك عن طريق هيئات رئيسية في الأمم المتحده، والمتمثلة في الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أما **الفصل الثاني** من هذه الدراسة فهو يتناول الركيزتين الأساسيتين لمفهوم الأمن الجماعي (التضامن والتعاون الدوليين) بمعناهما غير التقليدي "الموسع" وفقاً لما تمليه المتغيرات الدولية للنظام الدولي وعلى وجه الخصوص نظام القطبية الآحاديه، وكذا الثورات التكنولوجية والمعلوماتية التي يشهدها العالم، وما ترتب على ذلك من تهديدات وتحديات لا تقتصر على علاقات الدول فيما بينها ــ وإنما تشكل تهديدات على مستوى الدول ذاتها كوحدات سياسية تضم جماعات مختلفة عرقيا أو مذهبيا أو مناطقيا... وتأخذ فيها المشكلات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية مفهوماً أمنياً اكثر من كونها مشكلات تتعلق بالرفاه.

أما الباب الثاني فيتناول التطبيق العملي لنظام الأمن الجماعي، والمتمثل – كما قلنا– في الوسيلة العملية التي تسعى إلى تحقيق هذه الغاية على مستوى الواقع (منظمة الامم المتحدة) وحيث أن الأمم المتحدة منذ نشائها إلى وقتنا الحاضر تقوم بأعمال ونشاطات متعددة لا يمكن حصرها في مجلد ولا في مجلدات، نظرا لتعددها وتنوعها في مختلف المجالات، فإن الباحث سوف يقتصر على أهم الجوانب والتطبيقات العملية في سبيل تكريس مفهوم الأمن الجماعي بشقيه التقليدي وغير التقليدي في **الفصل الاول** من هذا الباب، أما **الفصل الثاني** فيخصصه الباحث لتقييم دور الأمم المتحدة وسبل إصلاحها، فنتناول في المبحث الأول تقييم دور الأمم المتحدة، أما المبحث الثاني نقوم بتقديم الرؤى المختلفة

حول إصلاحات الأمم المتحدة ثم نختم الرسالة بتقديم رؤية الباحث حول الإصلاحات التي ينبغى اتخاذها في سبيل تحقيق الأمن الجماعي الدولي.

وهنا لابد ان يسجل الباحث اعتقاده الرئيسي – من خلال هذه الدراسة – أن منظمة الأمم المتحدة، كوسيلة عملية لتحقيق غاية جوهرية متعلقة بسعادة الإنسانية هي بمثابة البذرة الأولى في طريق قانون التنظيم الدولي، وصولاً إلى الحكومة العالمية والتي وإن كانت أمراً بعيد المنال في الوقت الراهن لكنها ليست مستحيلة[١] بل إنها نتيجة حتمية للتحدي الرئيسي والغاية المثلى للوجود الإنساني، مصداقا لقول الله تعالى " ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون " الاية 105، سورة الانبياء.

ليبق السؤال كيف يمكن تحقيق هذه الحكومة العالمية ؟ ومتى ؟

أما عن الكيفية : فهي تتجلى بمسيرة الإنسانية، وما أودعه الله تعالى من صفات جوهرية مشتركة في الإنسان، كنوع مستقل بذاته عن بقية الأنواع الأخرى، منذ خلق الله الأرض إلى حين قيام الساعة.

وأما عن التوقيت، فهو أمر يتعلق بإرادة الله. أيضاً لابد من الإشارة إلى أنه لزاماً على أي باحث في موضوع نظام الأمن الجماعي الدولي، أن يتناول هذا الموضوع من علوم عده، دون أن يقتصر على علم معين، ذلك أن مفهوم الأمن الجماعي كفكرة مثالية وتطبيق عملي ، وإن كان مجاله الرئيسي في الدراسات القانونية أولاً ومن ثم السياسية والأمنية، إلا أنه يشمل على علوم ومجالات أخرى مثل "علم الأنثربولوجيا" [٢]

---

(١) وهو رأي كثير من فقهاء التنظيم الدولي، وعلى رأسهم أستاذنا الدكتور : صلاح الدين عامر، انظر : النظرية العامة لقانون التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 124.

(٢) وهو العلم الذي يدرس الإنسان وأصوله منذ أقدم العصور والأزمنة، ولا يتقيد بفترات الزمان أو حواجز المكان، ولكنه يتقيد بموضوع واحد وهو الإنسان، من خلال الاهتمام بدراسة أجسام أفراده، ومجتمعاتهم ووسائل الاتصال فيما بينهم وكل ما ينتجونه سواء أكان مادة أو علاقة اجتماعية أو فكرة. انظر: د. عاطف وصفي، الإنثربولوجيا الثقافية "مع دراسة ميدانية للجالية اللبنانية الإسلامية بمدينة ديربورن الأمريكية "، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 14-15.

و"الفلسفة" والدراسات الجيوسياسية، وعلم الاجتماع، حتى دراسة النبوءات المستقبلية، وإلا كانت دراسته مبتوره – حسب رأي الباحث – و عليه فإن الباحث يرى قبل الولوج في صلب الدراسة، أن يخصص فصلاً تمهيدياً للحديث عن الحكومة العالمية بهدف إيضاح بعض الجوانب المشتركة للإنسانية، والتي تنبثق منها بالأساس "فكرة الأمن الجماعي " مثل وحدة الأصل الإنساني، والأخلاق المشتركة، والمصير المشترك، وهي عوامل في مجملها بلورت التصورات النظرية التي رافقت تصور العقل البشري لقيام هذه الحكومة، إلى أن صارت بذرة تثمر بواسطة المنظمات الدولية الحديثة، ويأتي على رأسها حالياً " منظمة الأمم المتحدة".

الفصل التمهيدي
الحكومة العالمية

الفصل التمهيدي
الحكومة العالمية

تمهيد :

إن تصور قيام الحكومة العالمية عن طريق الوسائل الحديثة "المنظمات الدولية" نجد أنها تتكون من ثلاثة أركان رئيسية:

- الحكومة :

ويقصد بها السلطة، إذ لا سلطان إلا حيث يوجد الإنسان. وإذا كانت السلطة هي نتيجة حتمية لسيطرة القوى على الضعيف، فان وجود السلطة ارتبط بوجود الإنسان نفسه، ابتداء بالتكوين الاجتماعي، الأسرة ثم القبيلة فالأمة، وهذا التطور الاجتماعي لازمه بالتبعية تطور السلطة واتخاذها أشكالاً مختلفة كوحدات سياسية، أحدها نظام الحكومة الحالي في إطار الدولة القوميه.(١)

- العالمية:

فنمو الوحدات السياسية هو في الواقع نتيجة تفاعل عاملين:

أولهما : البيئة الطبيعية.

وثانيهما : التقدم العلمي أو ما يعرف بالثورات الصناعية والتكنولوجية. حيث فقدت الحواجز الطبيعية تأثيرها الذي كانت تسببه من عوازل بين الشعوب عن بعضها، حتى أصبح العالم وحدة مترابطة بفضل تلك الثورات التي مكنت الإنسان من اجتياز تلك الموانع، وتوالت الثورات العلمية في شتى الميادين، فكان لها آثار جسام في العلاقات الدولية، وفي تغيير ملامح المجتمع الدولي(٢).

---

(١) انظر :د. محمد حسن الإبياري، المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص20.

(٢) انظر : د. محمد حسن الإبياري، المرجع السابق، ص 48. وهناك تعريفات متعددة ومتنوعة للعالمية. فالعالمية الوستفالية تتعامل مع قضية التنوع أو التعدد البشري من خلال تسكين البشر داخل دول قومية. وهذه الدول القومية يفترض فيها أنها تقف على قدم المساواة في تمتعها بحقوق سيادية تجُب ما دونها من عناصر الاختلاف والتنوع. وعلى هذا فإن النظام الوستفالي يتعامل مع هذا التنوع عن طريق خلق أُطر نمطية =

-أما بالنسبة للمنظمات الدولية:

فهي أساساً ترتبط بتطور قواعد القانون الدولي والتي تمخض عنها وجود قواعد قانون التنظيم الدولي في العصر الحديث. فبالنظر وبشكل مقتضب إلى نشأة المجتمع السياسي الدولي نجد أن التاريخ قد نقل إلينا شكلاً من الاتفاقيات والمعاهدات والنصوص التي عقدت بين أفراد المجتمع السياسي الدولي لتنظيم أوجه نشاطه المتعددة على المستوى العالمي، وخاصة بعد ما أحدثته الثورات العلمية من نتائج مهمة، إذ أن هناك تشابهاً بين الظروف التي دفعت الأفراد "في ظل القانون الطبيعي" للتنازل عن بعض حقوقهم

= "الدولة القومية" تصبح هي المُعرف الأساسي لهويات الأفراد والجماعات، وتنقل إليها حقوقهم بحكم كونها هي المخاطب الأساسي نيابة عنهم في هذا النظام، وفي نفس الوقت يتعامل مع هذا التنوع عن طريق عدم التعامل معها، حيث التمايزات الثقافية والحضارية مجرد تمايزات هامشية لا تترك أثراً على تقييم الدول لمصالحها القومية، وحيث الدين يمكن إقصاؤه عن الحياة العامة بكافة مجالاتها ذلك أن المرجعية الحاكمة لرؤية النظام الوستفالي للعالمية هي العلمانية. انظر: د. أميره على الدين حسن أبو سمره، مفهوم العالمية في العلاقات الدولية :دراسة مقارنة في إسهامات نظرية نقديه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2014، ص56. وهناك مفهوم آخر للعالمية "الكوزموبوليتانية " والتي تعني : الإيمان بالمدنية العالمية أو "الدولة العالمية " وتوحي بإلغاء الهويات القومية وإقامة ولاء سياسي مشترك يوحد كل البشر. انظر "ثبت المفكرين " ملحق بكتاب، الإيديولوجيات السياسية، للمؤلف " أندرو هيود" ترجمة محمد الصفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة،2012، ص 440. وهذا التناقض في تعامل النظام الوستفالي مع قضية التنوع والتعدد يعد أحد العيوب الجوهرية التي أنتجت أصواتاً رافضة لمفهوم العالمية الوستفالية، فالرؤية الغربية العالمية الحاكمة لنظام وستفاليا والتي أفرزها عصر التنوير الأوروبي أفرزت بدورها ما يعرف في علم العلاقات الدولية "بعلمنة العلاقات الدولية"، فأقصت دور الدين عن العلاقات الدولية ومن ثم تجاهلت الخبرة التاريخية والواقع المعاش لشعوب لم يغب عنها دور الدين ولم تقبل بإخضاع الديني للسياسي. انظر: د. اميره علي الدين حسن ابو سمرة، المرجع السابق، وسوف نتكلم عن ذلك لاحقاً بشكل مفصل.

للمجتمع بغية ضمان بقية الحقوق الأخرى –وعلى رأسها توفير الأمن والاستقرار– وتلك الظروف التي دفعت الدول "في ظل القانون الدولي العام" للاتفاق مع الدول الأخرى على عقد المعاهدات والمواثيق لتنظيم المصالح المشتركة. فالضرورة التي دفعت الأفراد قديماً للتقارب والاتحاد هي نفسها التي دفعت الدول – حديثاً – إلى التقارب وهي نفس الظروف التي ستدفعها مستقبلاً إلى الاتحاد [١]. وهو ما جعل البعض يرى أن هذه الفكرة – الحكومة المركزية – تستند كطرح واقعي على غرار بعض الدول التي نجحت في تكاتفها عبر اتحادات فيدرالية تحت سلطة مركزية واحدة مثل كندا والولايات المتحدة وأستراليا. [٢]

وبغض النظر عن صورة أو شكل هذه الحكومة، وبحسب رأي كثير من الفقهاء إذا كانت الحكومة العالمية – التي تجسد العدالة الدولية وغاية نظام الأمن الجماعي– حلماً بعيد المنال في الوقت الحاضر إلا أنها غير مستحيلة –حسب ما سبقت الإشارة اليه – ولعل ذلك يرجع إلى وجود عدد من المفاهيم المشتركة للإنسانية، مثل وحدة الجنس الإنساني والكفاح الإنساني المشترك ووحدة المصير العالمي ووحدة الاتجاه الكوني. [٣] وسنتناول ذلك بشكل موجز في مبحثين، نتناول في المبحث الأول: وحدة الأصل الإنساني والأخلاق المشتركة، أما المبحث الثاني نتناول فيه المصير المشترك والمشاريع العالمية لفكرة الحكومة العالمية.

---

(١) انظر : د. محمد حسن الإبياري، المرجع السابق،90

(2) One world government
:http://rationalwiki.org/wiki/One_world_government

(٣) انظر : المستشار محمد سعيد العشماوي، روح العدالة، مكتبة مدبولي القاهره – دار إقرأ بيروت، ط2، 1983، ص14.

المبحث الأول

وحدة الأصل الإنساني والأخلاق المشتركة

مما لاشك فيه أن نظام الأمن الجماعي يرتبط بشكل مباشر بوجود عدد من الروابط التي تجمع بين الجنس الإنساني، وهذا الارتباط يجعل من المستحيل تصور قيام مثل هذا النظام "الأمن الجماعي " دون ترسيخ هذه العوامل المشتركة، وحيث أن وحدة العالم كنطاق مادي متكامل أصبحت حقيقة واضحة للعيان بعد أن تضافر عدد من العوامل التي عملت على ازالة التباعد الجغرافي، وعلى راسها الثورة الهائلة في مجال التكنولوجيا والاتصالات، حيث أصبح العالم اليوم يرتبط بشبكة كبيرة من وسائل الاتصال، لم تعد الحدود – المتمثلة في الحدود الاقليمية – حاجزاً أمام كثير من نشاطاته، وهو ما رسخ عمق الإحساس بوحدة هذا النطاق المادي وتكامله.[1] لكن المتأمل يرى أن هذا الإحساس بوحدة العالم المادي لم يرافقه بنفس القدر إحساس معنويُ بوحدة الأصل الإنساني والأخلاق المشتركة بين الإنسانية جمعاء، ولعل ذلك يرجع – بحسب اعتقاد الباحث – إلى وجود عدد من الأفكار والمعتقدات المتراكمة والتي غالبا ما تظهر بشكل متناقض حول وحدة الأصل الإنساني لا يمكن التوفيق بينها. هذه الأفكار عند التمحيص بها نجد أن الخلاف بينها ظاهري، وسوف نناقش ذلك في مطلبين كالأتي:

---

(١) انظر أ. د. صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، النظرية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 93.

المطلب الأول

وحدة الأصل الإنساني

لم يعرف بنو الإنسان حقيقة هويتهم ، فمنذ أمد طويل والناس ينظرون إلى بعض بشعور عارم من الإعجاب الممزوج بالرهبة والحيرة والفخار والخوف [١].

إن فهم الطبيعة الإنسانية وفهم الوضع الإنساني ضمن إطار الطبيعة هو المنطلق الأساسي لفهم الطبيعة (الكون)، فبدون الإنسانية لا يمكن أن توجد فلسفة، كما لا يمكن أن يوجد علم يستحق أن يسمى كذلك [٢]. فالإنسان هذا الكائن العجيب يخفي سراً خفياً من أعقد الأسرار المحيطة في الوجود والموجودات، والتي تشغل تفكيرناالعقلاني منذ وجود الخليقة [٣].

ليبقى الأمر حول ماهيته (الإنسان) يشكل العقبة الكبرى ، فبين قائل (أدنى قليلاً من الملائكة) وأنه متوج بالمجد والشرف . وبين قائل انه (أرقى قليلاً من الحيوان)[٤]. وسوف نعرض لهذا الخلاف بين المدرسة المادية والدينية في فرعين نتناول فيهما الخلاف الجوهري حول الطبيعة الإنسانية وأثره على تصور وحدة الأصل الإنساني.

---

(١) انظر: بشير فارب ، بنو الإنسان، سلسلة عالم المعرفة، العدد (67) يوليو 1983م، ترجمة :زهير الكرمي، ص7.

(٢) انظر :ج. برونوفسكي ، إرتقاء الإنسان، سلسلة عالم المعرفة، ترجمة د. موفق شحاسير ، مراجعة : زهير كرمي. العدد (39) مارس، ص10. وكأن الدكتور ج. برونوفسكي يستنطق قول الله تعالى :﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ سورة فصلت ، آية 53.

(٣) انظر : باسمه كيال، فلسفة الروح : أصل الإنسان وسر الوجود، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى،1980، بيروت، ص20.

(٤) بشير فارب ، بنو الإنسان، سلسلة عالم المعرفة، المرجع السابق ص 7. وهو رأي المدرسة الدروانية ومعظم الماديين وعلى رأسهم فولتير حسب ما سنوضحه لاحقا.

الفرع الأول

الطبيعة الإنسانية (الفطرة الإنسانية)

من نافلة القول الإشارة إلى مسألة الطبيعة الإنسانية، إذ لا يمكن تجاهل هذه المسألة بسهولة– سواء في مجال السياسية أو في أي مجال آخر– فما أن يتم إفتراض عدم وجود طبيعة إنسانية، حتى تتحطم أي صلة بين الثقافات المختلفة أو بين العصور التاريخية المختلفه، فتصبح فلسفات العصور المختلفة عن عصرنا غير متاحة ولا ملائمة لنا [١].

فالطبيعة الإنسانية تعني – عند الفلاسفة الغربيين والماديين – ماهية الإنسان، يقابلها " الفطرة الإنسانية " وفقاً للمعيار الإسلامي – باعتبار أن الخلاف الأساسي عند المدرسة الدينية ينحصر أساساً في أفعال العبد مع التسليم حتماً فيما وراء الماديات. وفي جميع الأحوال فهناك من فلاسفة العصر الحديث من يعبر عن قناعته بأن الحياة الإنسانية ظلت كما هي من الناحية الجوهرية على مر العصور، بمعنى أن معيار العمومية للطبيعة الجوهرية للإنسانية ينطبق – إلى حد ما على الأقل – على الإنسان عامة، في كل زمان ومكان، وليس على الإنسان في حقبة تاريخية معينة أو بيئة معينه، دون بيئة أو حقبة تاريخية أخرى[٢]. وسوف نوضح ذلك في غصنين كالآتي:

الغصن الأول

المدرســة الماديــة

ويأتي على رأس هذا المذهب مجموعة من العلماء والمؤرخين أمثال (تشارلز داروين) والمؤرخ الألماني (هيجل) وتلميذيه كارل ماركس وإنجلز. والجامع لفكر المدرسة المادية أنهم يعتقدون بأن الكون والإنسان خُلقا ووجدا من

---

(١) انظر : روجرتريج، أفكار في الطبيعةالإنسانية – مدخل تاريخي، ترجمة د. وهبة طلعت أبو العلاء، دار الهدى، القاهره، ص233.

(٢) انظر : روجر تريج، أفكارفي الطبيعةالإنسانية، المرجع السابق، مقدمة المترجم ص 8